

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨١٤٢

الثلاثاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس	السيد بيشو (اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد سافرونكوف
	إثيوبيا السيد أليمو
	أوروغواي السيد بيرموديث ألفاريث
	أوكرانيا السيد فيتريكو
	إيطاليا السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) السيد إنتشاوستي خوردان
	السنغال السيد سيك
	السويد السيد سكوغ
	الصين السيد شن بو
	فرنسا السيد دولاتر
	كازاخستان السيد عمروف
	مصر السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيسون

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/1057)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1744982 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/1057)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالية أسماؤهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1057 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي في البداية أن أعرب عن مدى تقديري أنا وفريقي بأكمله للدعم الذي تلقيناه هذا العام على وجه الخصوص. وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي أقدم فيها إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن

خلال هذا العام، ونهاية دورة مجلس الأمن بالنسبة لبعض الأعضاء، أود أن أتقدم بالشكر لهم، لأنني شعرت بأن أعضاء المجلس يؤيدوننا ويفهمون التحديات التي تواجهنا. وأنا أعول على ذلك التأييد في العام المقبل أيضا.

لقد إنتهت الجولة الثامنة من المحادثات بين السوريين جنيف يوم الخميس الماضي. وأشارت خلال إحاطتي الإعلامية السابقة (انظر S/PV.8113)، إلى السبب والطريقة التي كنت أعتزم من خلالها تيسير بعض المفاوضات والمناقشات الحقيقية، وليس فقط قبل المفاوضات. وقمت بذلك لأننا، أولا، رأينا تطورات ميدانية، بما في ذلك تخفيف التصعيد واتخاذ خطوات كبيرة ضد السيطرة الإقليمية لتنظيم داعش. وقد وفر ذلك زخما معقولا للمسار السياسي. وقد انتهى تنظيم داعش تقريبا في الإقليم، على الرغم من استمرار وجود جبهة النصرة. ولكن حان الوقت الآن للحديث عن المستقبل السياسي. ثانيا، جرت دبلوماسية دولية هامة قبل المحادثات مباشرة في دا نانغ، حيث أدلى ببيان هام؛ وفي الرياض، حيث تم إرساء عملية ثانية، وذلك أمر لم يكن متوقعا قبل عام، بحيث أصبحت الآن ثلاث جماعات معارضة مختلفة، لم تتحدث حقا مع بعضها البعض، متحدة في مجموعة واحدة ولها صوت واحد؛ وفي سوتشي، حيث عقد اجتماع هام بين الرئيسين بوتين والأسد. وعقدت أيضا اجتماعات هامة بين الرئيسين بوتين وأردوغان. وثالثا، قدمت كل من حكومة الجمهورية العربية السورية واللجنة العليا للمفاوضات السورية المعارضة بعض الإشارات العامة على أنهما مهتمتين بالالتزام بمناقشة حقيقية في جنيف.

كيف يمكن أن يحدث ذلك؟ من خلال خطة عمل واضحة وواقعية تركز على التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو القرار الوحيد الذي نسترشد به في العملية السياسية وإضفاء الشرعية على هذه العملية، التي تشكل كل ما لدينا، وكل ما تمكنا من تحقيقه، مع التركيز بوجه خاص على ما يسمى بالمبادئ الـ

خاطبته فيها. ولذلك، لم يتمكنوا من إعداد أنفسهم، ولكن على الرغم من أنهم كانوا قادرين على الحفاظ على موقف واحد وصوت واحد. فقد أكدوا علنا موقفهم، كما هو مبين في بيان الرياض الثاني، ودعوا إلى إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة، وأكدوا أن ذلك هو موقف، وليس شرطا مسبقا. كما أعربوا عن رغبتهم في الدخول في مفاوضات غير مباشرة من خلالي وفريقي، إذا لم تكن المفاوضات المباشرة ممكنة.

لقد تلقت المعارضة نسخة محدثة منا، تتضمن المبادئ الأساسية الـ ١٢ التي طرحها السوريون، المترجمة إلى اللغة الإنجليزية، وهي المبادئ التي نعمل عليها منذ أكثر من عام، والتي ناقشناها مع الجميع، بما في ذلك المجتمع المدني، والحكومة والمعارضة، كأساس محتمل لمبادئ دستور مستقبلي. وقدمت المعارضة إسهاما ملموسا ردا على عرضنا للنسخة المحدثة من المبادئ الأساسية. وشاركت للمرة الأولى، بصراحة، أيضا في جميع المجموعات الأربع، في مناقشات متعمقة ومهمة للغاية، ورحبت أحيانا وعارضت أحيانا أخرى، الأفكار التي قدمتها الأمم المتحدة أو اقترحتها، وأحيانا اختلفت معها، كما أطلعنا أيضا على أفكارها.

إن الوفد الحكومي الذي التقيت به سبع مرات والذي لم يكن في جنيف في نفس الأيام، أو لم يكن بالضبط في نفس المدة الزمنية التي حضرت فيها المعارضة، إعتبر أن بيان الرياض الثاني ينطوي على "شرط مسبق في دعواته الرئيس الأسد إلى المغادرة في بداية أي فترة انتقالية". وبكل إنصاف، يجب أن يعلم المجلس أنني نصحت إلى جانب السلطات السعودية في الرياض، وأعتقد أن المبعوث الخاص للاتحاد الروسي وكثيرين آخرين من مختلف البلدان، قد نصحوا المعارضة بعدم التركيز على هذا الجانب، لأنه يمكن اعتباره تحديدا، شرطا مسبقا.

وقد أخطرونا أن من المهم بالنسبة لهم أن يفعلوا ذلك لأن ذلك كان خطهم السياسي منذ البداية وأنه ليس شرطا مسبقا، بل موقف - وجهة نظر.

١٢، وتنفيذ عملية دستورية، وتنظيم انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة، رئاسية وبرلمانية على السواء، وهي المصطلحات الداخلية التي نشير إليها بوصفها المجموعة ٢ والمجموعة ٣. وسيتم تنفيذ العملية بينما نستكشف أيضا المسألتين الهامتين للغاية، المتعلقةتين بالحكومة ومكافحة الإرهاب، المجموعة ١ والمجموعة ٤، في الوقت الذي نضغط فيه في اتجاه اتخاذ تدابير لبناء الثقة، مثل الوصول إلى المساعدة الإنسانية، التي سيتحدث عنها السيد لوكوك، ومسألة المحتجزين والمختطفين والأشخاص المفقودين، بدعم نشط من الأطراف الفاعلة الخارجية.

كيف تجري الجولة الثامنة؟ إن جدول الأعمال الذي أشرت إليه للتو، الذي رغم أنني كنت على استعداد تام للبدء في المضي قدما به، لم يمض قدما للأسباب التي ذكرتها. ولم يجز اغتنام الفرصة للبدء في إجراء مناقشات أو مفاوضات حقيقية. وتمت إضاعة فرصة ذهبية، لأسباب كثيرة. أحدها نفسي، لأننا في نهاية العام. وآخر سياسي، لأننا في نهاية، أو نريد أن نعتقد، أننا في نهاية عملية عسكرية كبيرة؛ ويرتكز السبب الآخر على وجهة نظر إنسانية، لأن معظم السوريين العاديين يسألون ويتنظرون ذلك لأنهم يريدون أن يتغير وضعهم.

واسمحوا لي أن أشرح سبب ذلك، سأحاول القيام بذلك بطريقة موضوعية قدر الإمكان، رغم أنه لا يمكنني عدم إظهار مشاعري، حتى بحركات جسدي، فأنا سويدي وإيطالي، ومن المفترض أن أحافظ على هدوئي السويدي، وعدم إظهار جانبي الإيطالي العاطفي، ولكن ورغم كوني دبلوماسيا في الأمم المتحدة لديه ٤٧ عاما من الخبرة، وتدرّب على عدم إظهار مشاعره، لا أستطيع إخفاء خيبة أمني. لذلك سوف أشرح ذلك من خلال الاقتباس من وجهة نظر كل وفد.

لقد جاء أفراد وفد المعارضة الذي عقد ١١ اجتماعا معي، إلى جنيف مباشرة تقريبا بعد ما يسمى بمؤتمر الرياض الثاني، الذي أعتقد أنني وافيت المجلس بمعلومات عنه في آخر مرة

التفاوض. فعلى سبيل المثال، نصحت الحكومة بأن المعارضة قد حددت موقفها التفاوضي في الرياض وأنه يمكن لأي معارضة في العالم، كما نعلم جميعاً، أن تدعو إلى تغيير الحكومة كهدف نهائي، وأحياناً تفعل ذلك. كما أوضحت أن الموقف التفاوضي يختلف عن الشرط المسبق. وقلت كذلك أنه يمكن للحكومة أن تختبر الجانب الآخر في التفاوض، وتواجهه وتتحدث إليه. وقد رأت الحكومة أن موقف غير مقنع، محتجة بأن عقلية المعارضة، على النحو المعبر عنه في بيان الرياض ٢، قد كشفت أن المعارضة تسعى إلى تحقيق مطالب لا يمكن تحقيقها.

وفي الوقت نفسه، نصحت المعارضة كذلك بالتحرد من الطابع الشخصي وتوسيع نطاق تفكيرها بشأن الحوكمة، وبألا تداوم على الإشارة إلى ذلك النوع من الطابع الشخصي للحل السياسي، بل وأن توضح علناً بأنه ليست لديها أي شروط مسبقة. وأشارت المعارضة إلى أن الحكومة كانت تحدد شروطاً مسبقة للتحدث معها. ومع ذلك، استجابت المعارضة لندائي بشأن إرسال رسالة علنية توضح أنهم يدعون إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن وإلى "عملية تفاوض صعبة بأهداف مختلفة"، وأنهم لا يحاولون في الواقع إقناع الحكومة بالانخراط معهم أو معي بشأن أي شيء بخلاف الإرهاب. وقد اعتبرت المعارضة أن ذلك دليل على أن الحكومة تتجنب الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وبعبارة أخرى، فإن المعارضة كانت جاهزة للمفاوضات.

وينبغي لي أن أضيف أنه طوال الوقت الذي كنا فيه في جنيف، لم نحرز أي تقدم بشأن المسائل الإنسانية الأكثر إلحاحاً. وكنت آمل في أن نتمكن من إحراز بعض التقدم خلال تلك الفترة. فقد كانت تلك هي اللحظة المثالية للخروج ببعض الأنباء الطيبة، ويجب علي أن أقول أنه يتعين علي أن أنهى المجلس بأكمله - أياً كان موقف كل عضو - على المضى قدماً بشأن هذا القرار الهام. إن ذلك يعطينا شعوراً بأن المجلس، في هذا الوقت

كما أن الحكومة اعتبرت كذلك أن اللغة في بيان الرياض ٢ بشأن دور جمهورية إيران الإسلامية غير مقبولة، وشككت علاوة على ذلك في أن وفد المعارضة - على الرغم من أنه موحد الآن - بما في ذلك منبر موسكو ومنبر القاهرة، علاوة على منبر الرياض القديم أو المجدد، لم يكن شاملاً بما فيه الكفاية في تمثيله. كما إنها ذكرت، عن طريق فيديو على موقع يوتيوب، أنه لن يكون ممكناً - ريثما تتم استعادة السيادة السورية وهزيمة الإرهاب في جميع أنحاء الأراضي السورية - النظر في تحرك حقيقي بشأن عملية لمراجعة الدستور أو إجراء انتخابات. وذلك يمثل، بالنسبة لي، شرطاً جديداً لم أسمع به إطلاقاً من قبل. لقد أثار قلقي الشديد بشأن أي مبادرة أخرى إلى جانب مبادرة جنيف، لأنه إذا كان علينا جميعاً أن ننتظر حتى تتغير البيئة الجغرافية السياسية في البلد ككل، ويخلو البلد كلياً من الوجود الأجنبي أو الإرهابي، فإن ذلك قد يعني أن أي نية بشكل عام لتناول عملية مراجعة دستورية أو إجراء انتخابات ستوضع جانباً لفترة طويلة، إذا ما تم تأكيد موقف الحكومة. وقد تم تأكيد ذلك لنا؛ وهو مسجل عندي.

ثم إنهم شرعوا في الدعوة إلى سحب بيان الرياض ٢ كشرط مسبق. وعليه، رفضت الحكومة الاجتماع مباشرة مع المعارضة أو التفاوض بشكل غير مباشر معها من خلالي إلى أن، وما لم، يتم سحب بيان الرياض ٢. ورفضت الحكومة كذلك مواصلة بحث أي بند من بنود جدول الأعمال مع الأمم المتحدة بخلاف مكافحة الإرهاب، التي نسميها السلة ٤ وهي، بصراحة، في غاية الأهمية وتؤثر علينا جميعاً، ولكنها ليست المسألة الهامة الوحيدة. كما إنهم تلقوا نسخة محدثة من جانبنا للمبادئ الـ ١٢ الأساسية بين السوريين قيد النظر، غير أنهم لم يعلقوا عليها أو يواصلوا الانخراط معها.

وقد حاولت كوسيط، بطبيعة الحال، أن أساعد كلا الطرفين على التفكير الخلاق والتغلب على أي عقبات متصورة أمام

يتشاطر جميع السوريين، تتسق مع وتعكس العديد من مبادئ الوضع النهائي الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ويمكن أن تفيد المناقشات الموازية للسلاسل الأربع التي لا تزال مدرجة في جدول أعمال المحادثات. وبالتالي، فإن المبادئ تشكل ضماناً هامة بشأن الغرض النهائي لأي عملية تسوية سياسية بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأود أن أتحول الآن قليلاً من النظري إلى الواقعي والعملي. إذ أننا نسمع وتكلم عن العملية الدستورية والانتخابات، ولم نتمكن من إشراك كلا الطرفين في المحادثات السورية - السورية في الأمر، فإنني سأشرك المجلس.

أعتقد أن الوقت قد حان لكي تقدم الأمم المتحدة قدراً من التفاصيل المحددة بشأن سلتاي الدستور والانتخابات ٢ و ٣ وعلاقتها بالحوكمة ومكافحة الإرهاب وإدارة الشؤون الأمنية وتدابير بناء الثقة ووضع طرائق متفق عليها وواضحة للتنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبالتالي الحفز على إجراء مشاورات أوسع.

وأود أن أتشاطر تفكيرنا في هذه المرحلة بشأن السلة ٣ - الانتخابات. يعرب القرار، في فقرته ٤، عن دعم المجلس،

”لانتخابات حرة ونزيهة تجرى، عملاً بالدستور الجديد.... تحت إشراف الأمم المتحدة، بما يستجيب لمتطلبات الحوكمة وأعلى المعايير الدولية من حيث الشفافية والمساءلة، وتشمل جميع السوريين الذين تحقق لهم المشاركة، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر“.

ما الذي نعينه عندما نقول إننا ينبغي أن نشارك، وإن هذه الانتخابات ينبغي أن يكون لها شرعية دولية؟ إن الأمم المتحدة قدمت المساعدة الانتخابية إلى غالبية الدول الأعضاء، بما في ذلك حوالي الثلث منها في العامين الأخيرين وحدهما، لذلك لدينا خبرة في هذا المجال، وفي كثير من الأحيان في حالات ما بعد النزاع وفي كامل نطاق المساعدة الانتخابية.

من السنة، يمكنه أن يمضي قدماً عندما يكون الناس في حاجة. ولم يحرز أي تقدم بشأن المسائل الإنسانية الأكثر إلحاحاً، غير أن وكيل الأمين العام، لوكوك، سيقدم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن ذلك الموضوع، ولذا فإنني لن أتطرق إليه.

كما لم يحرز تقدم بشأن المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بالاحتجزين والمختطفين والمفقودين، وهو موضوع أثّر عبر عملية أستانا، ولكن لم يتم بعد تحقيق أي نتيجة، لا في أستانا ولا في جنيف. وبما أن لدينا الآن فرصة أستانا جديدة، فإنني أحث إيران والاتحاد الروسي وتركيا، بصفتها الدول الضامنة، بقوة على معالجة قضايا المحتجزين والمختطفين والمفقودين أثناء الاجتماع المقبل في أستانا وعدم تفويت تلك الفرصة في نهاية السنة. ومن المرجح أن يحدث ذلك في نهاية هذا الأسبوع.

أياً كانت الإحباطات - وأنا أدرك أن هناك الكثير منها وعلى مستوى جميع الأطراف - لننتذكر أن السوريين لا يرون أي عملية وساطة كعملية محايدة وتجتذب الشرعية الإقليمية والدولية اللازمة غير التي تتم بوساطة الأمم المتحدة. ولذلك، كلف المجلس الأمم المتحدة بتيسير العملية السياسية. إنني أقدر الدعم الذي قدمه الأعضاء الدائمون في المجلس عندما اجتمعوا في جنيف في افتتاح واختتام هذه الجولة من المحادثات.

ولنذكر أنفسنا كذلك بأنه على الرغم من عدم التفاوض في الجولة ٨، فإن التركيز في بداية الفترة على المبادئ الأساسية التي أشرت إليها فيما يخص دستور مستقبلي، وتحديد تفاصيل في إطار سلكي الدستور/الانتخابات - مع العمل في ذات الوقت على تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة في إطار سلكي الحوكمة والأمن، وهما عنصران هامين لسلكي الدستور/الانتخابات - يظل النهج الأكثر قدرة على تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

إن المبادئ الـ ١٢ الأساسية بين الأطراف السورية، التي نشرت في الجولة ٨، والتي تسعى إلى تجسيد القواسم المشتركة للوضع النهائي وتوفير منظور دائم بشأن رؤية لمستقبل يمكن أن

السلة الثانية تتعلق بالدستور. والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يدعو إلى عملية تيسرها الأمم المتحدة لتحديد الجدول الزمني وعملية لصياغة دستور جديد قبل الانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة. ولذلك، سعت الأمم المتحدة عند كل منعطف في اجتماعاتنا لفهم مشاعر مختلف الأطراف بشأن هذه المسألة. وبناء على ذلك، اسمحوا لي أن أقدم ١١ ملاحظة لتحديد بعض المعايير والمساعدة على إجراء المزيد من المناقشة، إن أردنا عملية لصياغة دستور وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وبالتالي تحظى بمباركة الأمم المتحدة.

أولاً، يبدو أن هناك قبولاً من الطرفين بأن سورية تحتاج إلى مراجعة نظامها الدستوري، وأن يتوج ذلك بالموافقة الشعبية على دستور جديد. ونحن نتفق جميعاً وهم جميعاً يوافقون على أن الشعب السوري وحده هو الذي يقرر دستور سورية في المستقبل. وينبغي ألا يصوغه أي بلد أو أي منا؛ يمكننا أن نساعد، ولكن ينبغي أن يكون لهم.

ثانياً، إن أي مراجعة دستورية يجب أن تكون سورية الملكية والقيادة، وأن تجرى وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي ينص، كما ذكرت، على أن تحديد جدول زمني وعملية لصياغة هذا الدستور الجديد يجب أن يتم في سياق محادثات بين السوريين تعقدها الأمم المتحدة وتيسرها.

ثالثاً، ينبغي أن تسعى عملية الجدولة هذه إلى تحديد وتضمين مبادئ توجيهية وجدول زمني متسلسل، وتحديد كل المؤسسات ذات الصلة التي يتعين إنشاؤها، بما في ذلك ولايتها وتكوينها وطريقة إنشائها. وتحقيقاً لهذه الغاية، نعتقد أن عملية مراجعة الدستور هذه يمكن أن تسترشد بالمبادئ الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق)، إلى جانب الاسترشاد بالمبادئ الأساسية الاثني عشر الحية بين الأطراف السورية، التي توفر منظور رؤية لمستقبل سورية يمكن أن يتشاركه الجميع.

ومن الواضح، بالتالي، أن هناك حاجة إلى الاحترام الكامل لسيادة سورية - لا جدال في ذلك - وعملية الانتخابات الوطنية، وفي نفس الوقت تيسير إشراف الأمم المتحدة الذي يدعمه المجلس. وإذ نضع في اعتبارنا القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والأفكار التي حصلنا عليها من الأطراف - حيث تمكنا من التحدث مع الجانبين قبيل الجولة هذه بشأن الانتخابات، ومع المجتمع المدني وعامة السوريين - فإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفق أعلى المعايير الدولية يستلزم أن يكون هناك جدول زمني واضح وتسلسل متفق عليهما، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، للانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة، الرئاسية والبرلمانية على السواء.

ولا بد من وضع أحكام لضمان تكافؤ الفرص أمام الجميع للمشاركة في الحياة العامة، مع عدم ترهيبهم أو تخويفهم من المشاركة في ذلك. ويتعين الاتفاق على مبادئ لإطار انتخابي قانوني يستوفي أعلى المعايير الدولية، ويكفل الإدارة الانتخابية المستقلة. كما يلزم وضع معايير بشأن أهلية الناخبين لتمكين جميع السوريين، بغض النظر عن الدين أو الأصل العرقي أو الجنس - بمن فيهم المغتربون - من التصويت بإجراءات خاصة لضمان مشاركة اللاجئين والمشردين داخليا وغيرهم من السوريين المتأثرين بالنزاع.

وينبغي وضع أحكام خاصة لتعزيز مشاركة المرأة، ويمكن أن يشمل إشراف الأمم المتحدة أدواراً لدعم الإطار الانتخابي القانوني والمؤسسات والعمليات الانتخابية، بما في ذلك التصويت في الشتات. وسيشمل ذلك أيضاً تقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ العمليات الانتخابية، من حيث أعلى المعايير الدولية للشمول والشفافية والمساءلة. هذا فيما يتصل بالانتخابات. وإذا أردنا أن تشارك الأمم المتحدة، فهذا ما نتطوي عليه مشاركتها. الاستعداد لاحترام السيادة وللعمل الجاد - هذا ما تعنيه الانتخابات التي تشرف عليها الأمم المتحدة.

مع وضع أحكام ترمي إلى إشراك المجتمع المدني والشخصيات المستقلة والمرأة.

تاسعاً، يجب أن يكون هذا الاستعراض الدستوري شاملاً وأن يتضمن حواراً وطنياً جيد التنظيم ويتسم بالشفافية ويقوم على قاعدة عريضة، ويكفل فرصاً لنشر المشاريع والمناقشة والتنقيح، وأن يتوفر له الاتصال والتشاور الكاملين مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجامعات والأوساط الأكاديمية والجمهور بشأن مشروع الدستور.

عاشرًا، إن الأمم المتحدة مستعدة، إن أذن لها مجلس الأمن، لتقديم دعم المساعي الحميدة إلى أي لجنة دستورية ومؤتمر وطني على النحو المبين، وحسب ما اتفقت عليه الأطراف في محادثات الأطراف السورية، فضلاً عن توفير الخبرة الدولية.

حادي عشر، بغية إرساء عملية مجدية وشاملة لوضع دستور في سورية، لا بد من تهيئة بيئة آمنة وهادئة ومحايدة لتمكين السوريين من جميع شرائح المجتمع من المشاركة في أمان وحرية. وهذا بدوره يتطلب من الجانبين في جنيف تحديد التدابير ذات الصلة والمناسبة لمكافحة الإرهاب والأمن والحوكمة وبناء الثقة، فضلاً عن ترتيبات حكومية شاملة للجميع وغير طائفية يتعين الاتفاق عليها ووضعها موضع التنفيذ عن طريق المفاوضات.

واتباع نهج صارم للحكومة من شأنه أن يساعد أيضاً في تحديد معالم ومؤشرات الأداء. ولا حاجة لي أن أكرر أن عملية تهيئة بيئة مؤاتية ستعزز إلى حد كبير من خلال إحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بتيسير وصول المساعدات الإنسانية وتدابير بناء الثقة دون عوائق، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بالمتحجزين والمختطفين والمفقودين في إطار وقف دائم لإطلاق النار على مستوى البلد.

معذرة إن كنت قد أطلت في الحديث، غير أن هذه لحظة هامة بالفعل لوضع بعض المعايير الواضحة أمامنا عندما

رابعاً، وكما ذكرت من قبل، فإن هذه المبادئ تعطي ضمانات هامة لشعب سورية بشأن الغرض من أي مراجعة دستورية، إذ يجب أن تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

خامساً، إن هذه المبادئ، وإن لم تكن فوق دستورية ما لم يتفق الشعب السوري على خلاف ذلك، يمكن تطويرها وتجسيدها من قبل هيئة صياغة الدستور. مع ذلك، ولكي تكون هيئة صياغة الدستور هذه ذات مصداقية، فإن أي عملية صياغة قد تحتاج أيضاً إلى معالجة كيفية تقاسم السلطة وتحقيق لامركزيتها وممارستها في سورية على الصعد الوطني والإقليمي والمحلي.

سادساً، إن اللجنة الدستورية والمؤتمر الوطني هما المؤسسات اللتان انبثقتا حتى الآن من المناقشات لأغراض صياغة وتنقيح دستور جديد وإقامة عملية حوار وطني. ويمكن للجنة الدستورية أن تعد مشروعاً أولياً لدستور جديد وأن تحيله إلى مؤتمر وطني في سورية، الذي يمكن أن يشرف على حوار وطني وأن يراجع وينقح ثم يحيل أي مشروع دستور للاستفتاء العام، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

سابعاً، ينبغي أن تتمتع كل من المؤسساتين بولايتها واختصاصاتها وصلاحياتها ونظامها الداخلي المتفق عليه في المحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة فيما بين السوريين في جنيف.

ثامناً، ستكفل الأمم المتحدة أن تكون أي تركيبة متفق عليها متسقة مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وأن تستند إلى معايير اختيار شاملة وموضوعية تحدد ويتفق عليها في جنيف. وعلى أقل تقدير، يجب أن تتألف المؤسسات من ممثلين عن الحكومة والمعارضة في محادثات الأطراف السورية، وعناصر إضافية في المجتمع السوري، بما في ذلك شخصيات دينية وسياسية وفكرية واقتصادية ونقابية، والسوريين من الشتات والخبراء القانونيين،

يوشك على الانتهاء. فخلال هذه الأسابيع الثلاثة الماضية، وعلى الرغم من أن المفاوضات لم تبدأ بعد، تمكن السوريون من إسماعنا أصواتهم وجعل آرائهم معروفة بالنسبة لنا. فقد طرح المجلس الاستشاري للمرأة السورية معلومات وأفكارا قيمة عن المبادئ الـ ١٢ المتضمنة في السلتين ٢ و ٣. واستضافنا ١٣٠ من ممثلي المجتمع المدني، وشمل ذلك خبراء في المسائل القانونية الدستورية وحقوق الإنسان والحوار على مستوى القواعد الشعبية والتماسك الاجتماعي. وعقدنا مناقشة عن طريق التداول بالفيديو مع اللاجئين السوريين - لأننا ننسى أحيانا أن هناك ٥ ملايين منهم موجودون هناك ويرغبون في أن يكونوا جزءا من مستقبل بلدهم، غير أنهم يريدون أيضا الاطمئنان على أن هناك مستقبلا في حال قرروا العودة إلى بلدهم. وشارك في تلك المناقشات اللاجئين المقيمون في الأردن ولبنان، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني في المناطق التي يصعب الوصول إليها في جميع أنحاء سورية بالإضافة إلى المقيمين في تركيا. وقد أدلوا بدلوهم وآرائهم في جميع المسائل المدرجة على جدول الأعمال، وقد تعلمت وفريق عملي الكثير منهم.

غير أن معظم ما دعوا إليه بلا شك هو إيجاد حل سياسي وإلى صون الكرامة الإنسانية وحماية المدنيين. ودعوا أيضا إلى الحفاظ على السلامة الإقليمية السورية، وإلى الوصول غير المشروط إلى الرعاية الصحية والدعم والتعليم. وذكرونا بأن تلك المتطلبات هي التي تشكل الركائز اللازمة لمكافحة الإرهاب. وطلبوا بإطلاق سراح المعتقلين والمختطفين، وضمان عدم معاقبة أولئك الذين غادروا وأصبحوا لاجئين عند عودتهم لأنهم يخشون ذلك. وطلبوا أيضا تزويدهم بالمعلومات عن المفقودين، كما طلبوا إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تهيئة الظروف المواتية لعودة اللاجئين طوعا. وهم يتوقون بالفعل إلى أن تمضي عملية الأمم المتحدة في جنيف قدما.

ولا أرى أن أحدا في هذه القاعة يرى أن تلك الطلبات أو الالتماسات غير معقولة، ولكن ما أصعب توفر الثقة والإرادة

تتناول الخطوات المقبلة الهامة. وقد قدمت هذه المقترحات من جانب الأمم المتحدة بحسن نية لحفز الأفكار الجديدة في جميع الجوانب، وخاصة ما يتعلق بالدستور والانتخابات وصلتهما بالحوكمة ومكافحة الإرهاب. وهي ناتجة عن العمل المكثف مع الأطراف والسوريين في جميع المجالات، ويتجاوز ذلك بكثير مجرد الأشخاص المشاركين في الاجتماعات الرسمية. وقد كان القصد مما عرضته هو توضيح كيفية تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بمصادقية تامة وبصورة تستجيب حقا لاحتياجات السوريين وللحقائق الراهنة. ونعزم تقديم بعض الأفكار والنهج التي يبتئها في ورقة غير رسمية أو في بيان وسيط سيصدر في وقت مبكر من العام المقبل.

وسألتني بالأمين العام بعد ظهر هذا اليوم، ولذلك فإنني لست في وضع يمكنني من موافاة مجلس الأمن بمستجدات التطورات الأخرى المتعلقة بالمقترحات بعقد مؤتمر للحوار الوطني في مكان خارج سورية في وقت مبكر. ووفقا للتعليمات التي تلقيتها حتى الآن، سيواصل الأمين العام النظر في هذه المبادرات وغيرها في سياق تبسيطي، يضع في الاعتبار ما إذا كانت تلك المبادرات تدعم العملية السياسية المأذون بها برعاية الأمم المتحدة، فضلا عن التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؟ ووفقا للأمين العام، فإن خلاصة الأمر هي ما إذا كانت هناك حاجة لإنشاء أي كيان معني بمراجعة الدستور خارج سورية، وما إذا كان ذلك الكيان يرغب في العمل تحت رعاية الأمم المتحدة، سواء سينبثق مباشرة من المحادثات بين الأطراف السورية في جنيف، أو أنه يتعين على الأمم المتحدة الحفاظ على اختصاصها لاستعراض تلك الهيئة بالتشاور مع المجلس. وسوف أسترشد بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) في هذا الصدد وبتوجيه الأمين العام، بطبيعة الحال.

وأود أن أختتم بتذكير المجلس بأمر آخر لطالما شددت عليه دائما، وربما ينبغي لي أن أفعل ذلك مرة أخرى والعام

توقف دام لمدة يومين فقط، أُبلغ عن شن غارات جوية وبرية مكثفة يوميا منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت أثناءها خسائر كبيرة في أرواح المدنيين وإصابة المئات في كل من الغوطة الشرقية ومدينة دمشق حيث استمر القصف من ذلك الجيب المحاصر.

ولم يُسمح خلال الأسابيع الماضية للأمم المتحدة وشركائها في مجال العمل الإنساني إلا بالوصول إلى نسبة ٧ في المائة فقط من أولئك المحاصرين في البلدات والقرى الواقعة في الغوطة الشرقية. ولم يُسمح إلا بإيصال قدر ضئيل من المساعدات، وهي لا تكفي إلا لسد قلة من أولئك الذين في حاجة ماسة إليها. وأدى نقص الغذاء في كثير من الحالات إلى الإصابة بسوء التغذية الحاد. وبينت دراسة استقصائية عن قطاع التغذية أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر أن تدهورا سريعا وهائلا قد حدث في الحالة التغذوية للأطفال دون سن الخامسة. وتم تشخيص ١٢ في المائة تقريبا من الأطفال بالإصابة بسوء التغذية الحاد العام - وهي زيادة بمقدار خمسة أضعاف خلال الأشهر الـ ١٠ الماضية. وهذا أعلى مستوى لسوء التغذية الحاد يسجل حتى الآن منذ بدء النزاع في البلد. ويحتاج هؤلاء الأطفال الذين تعتمد حياتهم على التدخل الهادف والحسن التوقيت إلى دعمنا الفوري.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك ما يزيد على ٥٠٠ شخص في الغوطة الشرقية ما زالوا بحاجة إلى الإجلاء الطبي العاجل. من بينهم ١٣٧ طفلا و ٢٣١ فتاة وامرأة، بالإضافة إلى ٦١ شخصا تتجاوز أعمارهم الـ ٦٥ عاما. وهناك ٧٣ شخصا يعانون من السرطان الحاد و ٢٥ من مرضى الفشل الكلوي و ٩٧ من المصابين بأمراض القلب. وهناك خمسة أطفال يعانون من سوء التغذية الحاد. وما لم تُمنح تصاريح الإجلاء الفوري فالموت يهدد حياة بعض الرضع - ولا تتجاوز أعمار بعضهم سوى شهرين. وقد حدثت بالفعل ١٦ وفاة بين المدنيين أثناء انتظار الإذن لهم بمغادرة الغوطة الشرقية لأسباب طبية، بمن فيهم

السياسية وضرورتها عندما أتولى عقد المحادثات بين الأطراف السورية. ويحدوني الأمل في أن يتسنى للأطراف وجميع السوريين أن يروا - عند تحرر الأفكار - أن بالإمكان تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بالفعل حتى في سياق السياسة الواقعية لعام ٢٠١٨ لما فيه صالح جميع السوريين. والسؤال المطروح هو ما الذي يجب علينا جميعا القيام به للمساعدة على تحقيق هذه الرؤية.

ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن الأمين العام أنطونيو غوتيريش وشخصي لن ندخر جهدا لتحقيقها. ونتطلع إلى انطلاقة نشطة بل واستباقية في عام ٢٠١٨ في ذلك الصدد.

وأشكر المجلس على جميل صبره. فقد كان بياني أطول من المتوسط، غير أننا على وشك نهاية العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالعمل الذي اضطلعتم به، سيدي الرئيس، لاتخاذ القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٠) اليوم. وأحيط علما بطلبكم إلى الأمين العام إجراء استعراض مستقل، وأن نعمل نحن بمزيد من الجد في مجالات الرصد والإبلاغ وجمع البيانات، وسوف نفعل كل ذلك بطبيعة الحال.

وستظل عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود جزءا أساسيا من الجهود التي نبذلها لتلبية احتياجات جميع أولئك الذين عبروا الحدود السورية ومن هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ولن يحمل هذا أخبارا إلى المجلس إلا بالكاد، ولكن من المهم أن أكرر أنه في الغوطة الشرقية المحاصرة جعل تصاعد القتال وعدم وصول المساعدات الإنسانية حياة ٣٩٣ ٠٠٠ شخص من المحاصرين في ذلك الجيب لا تطاق. وعلق آلاف المدنيين في القتال الذي أصبح يهدد حياتهم يوميا. وباستثناء

وتأخرت تلك الشحنات نفسها في أعقاب تخفيض بمقدار الثلث في عدد المستفيدين المتفق عليه أصلاً في خطة إيصال المساعدات.

وفي الشهر الماضي، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها الوصول إلى ملايين المحتاجين من خلال البرمجة المنتظمة في أجزاء من البلد خاضعة لسيطرة الحكومة السورية ومن خلال العمليات العابرة للحدود. ونتج عن البرمجة المنتظمة من داخل البلد إيصال المساعدة الإنسانية إلى الملايين من الأشخاص المحتاجين، بمن فيهم نحو ٢,٧ مليون شخص تلقوا مساعدة غذائية خلال هذا الشهر عن طريق إيصال أكثر من ١ ٥٩٥ شحنة.

لا تزال المساعدة عبر الحدود أيضاً جزءاً حيوياً من الاستجابة الإنسانية، مع تقديم الأمم المتحدة وشركائها الخدمات في مجال الصحة والتعليم والحماية والمياه والمرافق الصحية والإمدادات الإنسانية. وقامت أكثر من ٦٥٠ شاحنة هذا الشهر بإيصال مساعدات غذائية إلى أكثر من ٩٠٠ ٠٠٠ شخص من خلال العمليات العابرة للحدود، وكذلك المساعدة الصحية لمليون جرة علاجية تقريباً.

ولا تزال الحالة الإنسانية العامة وحماية المدنيين المشردين من مدينة الرقة مصدر قلق بالغ لي، لا سيما بسبب الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. وتستمر الإبلاغات عن الوفيات والإصابات بين المدنيين بسبب انفجارات الألغام بوتيرة مثيرة للقلق. وقد تم الإبلاغ عن مقتل أكثر من ١٢٥ مدنياً وإصابة حوالي ٢٠٠ منذ نهاية الأنشطة العسكرية في مدينة الرقة.

ويمثل التلوث بأخطار المتفجرات، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة، خطراً كبيراً وعائقاً يحول دون تمكين العودة الآمنة. وليس من المعروف على نحو كامل بعد النطاق الكامل للتلوث، بالنظر إلى عدم وجود عملية مسح منهجية للمدينة. وبالإضافة إلى التهديد الذي تشكله الذخائر غير المنفجرة، تضرر بشدة ما يصل إلى ٨٠ في المائة من جميع المباني في مدينة

ثلاثة توفوا في الأيام القليلة الماضية. ومن بين هؤلاء رضيع عمره ٤٥ يوماً، وبنت تبلغ من العمر تسع سنوات وطفل مصاب بالشلل الرباعي. وكل ما يلزم هو منح هؤلاء الأشخاص الضوء الأخضر من قبل السلطات السورية للذهاب إلى المستشفيات الموجودة على بعد بضعة أميال فقط خارج الغوطة الشرقية.

ولم يُحرز سوى تقدم ضئيل في الأشهر الأخيرة في الاستجابة لاحتياجات أولئك المحاصرين والعالقين في الفوعة وكفريا واليرموك. ولم يُسمح حتى الآن هذا العام بوصول المساعدة الإنسانية إلا إلى شريحة ضئيلة من أولئك الأشخاص. ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية يواجه قيوداً وعقبات في جميع المناطق المحاصرة التي يصعب الوصول إليها. وفي المتوسط لم يتلق المساعدات في عام ٢٠١٧ سوى ٢٦ في المائة من المستفيدين من خطط تقديم المساعدة الإنسانية من جانب الأمم المتحدة مرة كل شهرين عن طريق القوافل المشتركة بين الوكالات العابرة لخطوط التماس كل شهر. ولا تزال العوائق البيروقراطية، مثل عدم إصدار رسائل تيسير المرور، تشكل عاملاً هاماً في حالات التأخير هذه، بالرغم من إنشاء آلية للتنسيق الثلاثي لمعالجة هذه المشاكل.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر لم يُسمح سوى بوصول خمس قوافل عبر خطوط التماس إلى حوالي ٢٥٠ ٢٠٠ شخص في مواقع يصعب الوصول إليها، وإلى ٢٨ ٧٠٠ شخص في المواقع المحاصرة من مجموع السكان المحاصرين الذين يزيد عددهم على ٤٠٠ ٠٠٠ شخص. وحتى الآن لم تتمكن أي من قوافلنا من الوصول إلى أي من المواقع المحاصرة في كانون الأول/ديسمبر. ولم تتلق سوى قافلتين الإذن اللازم للانتشار في عدد من المواقع التي يصعب الوصول إليها - أحدها في ناحية حرنفسه وآخر في محافظة حماة وثالث في حولة في محافظة حمص في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وتمكنت كلتا القافلتين من تقديم المساعدة إلى ٦٠ ٠٠٠ شخص.

الرقعة وهي عرضة لخطر الانهيار. تعني هذه الظروف أن لدى المنظمات الإنسانية إمكانية محدودة جداً للوصول والوجود على أرض الواقع.

وفي محافظة دير الزور، لا تزال المهجمات العسكرية لاستعادة السيطرة على المناطق المتبقية التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تدفع إلى تشريد أعداد كبيرة من السكان. وسُجلت أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ حالة تشريد في تشرين الثاني/نوفمبر. إن تقدم الحكومة ضد تنظيم الدولة الإسلامية على طول النهر الفرات أدى إلى تشريد آلاف السكان من نواحي البوكمال، بالقرب من الحدود مع العراق. وأبلغ أن العمليات العسكرية وما يرتبط بها من الغارات الجوية الكثيفة أسفرت عن أكثر من ١٥٠ إصابة في صفوف المدنيين. ويعاني غالبية المشردين داخلياً من ظروف صعبة بسبب النقص الحاد في المأوى والغذاء والمياه الآمنة. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، تمكنت قافلة تابعة للهِلال الأحمر السوري في نهاية المطاف من توفير الغذاء والخدمات الصحية وغيرها من مواد الإغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة والشركاء الآخرون إلى حوالي ١٥.٠٠٠ من الأطفال والنساء والرجال في مدينة البوكمال.

ولا يزال الناس يعانون من آثار النزاع في مناطق أخرى من البلد حظيت بقدر أقل من الاهتمام. وقد أدى تزايد القتال في الشهرين الماضيين في محافظات حماة وإدلب وحلب إلى نزوح أكثر من ٩٠.٠٠٠ شخص. وانتقل معظم هؤلاء الأشخاص إلى عمق محافظة إدلب، التي هي بالفعل تحت ضغوط من استضافة أعداد هائلة من الأشخاص المشردين داخلياً. وكانت الاستجابة الإنسانية في هذه المنطقة صعبة بسبب العنف المتواصل، ولا تزال البنية التحتية الإنسانية الضعيفة القائمة تتضرر جراء القتال.

وقد كان شهرا تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر أسوأ شهرين في هذه السنة من حيث النزوح، إذ أجبر

٤٤٠.٠٠٠ شخص على الانتقال في تشرين الأول/أكتوبر و ٣٧٥.٠٠٠ تقريباً في تشرين الثاني/نوفمبر. وبهذا يصل مجموع عدد الأشخاص المشردين في هذا العام وحده إلى ما يقرب من ٢,٦ مليون شخص، وهو ما يعادل تشريد ٧٧٠٠ شخص كل يوم. وقد سُرد العديد منهم أكثر من مرة.

وكانت المرة الأخيرة التي تم فيها إيصال مساعدات إنسانية إلى الناس في مخيم الركبان، الواقع على الحدود مع الأردن، هي في حزيران/يونيه. وما زلت أحث الحكومة السورية على السماح، على سبيل الاستعجال، بإيصال الشحنات المشتركة بين الوكالات للمساعدة الإنسانية المنقذة للحياة لهؤلاء الأشخاص من دمشق. وفي الوقت نفسه، أود أن أقول إنني ممتن جداً للجهود المستمرة الرامية إلى السماح بإيصال المساعدة الإنسانية الاستثنائية إلى ذلك المخيم من الأردن وآمل أن يحدث ذلك على الفور.

يستحق السكان المدنيون في سورية أن يروا تحسناً ملموساً في حياتهم اليومية، لأنهم كانوا دائماً تحت وطأة هذا النزاع الذي لا هوادة فيه. وإنني أحث جميع أعضاء المجلس على القيام بكل ما هو ممكن لضمان أن يجلب عام ٢٠١٨ قدراً من التخفيف لمعاناتهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيرموديث ألفاريث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نشكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا ووكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين والصادقتين.

هذه هي المرة الأخيرة التي سُدلي أوروغواي فيها بيان بشأن النزاع السوري بوصفها عضواً في مجلس الأمن، ذلك النزاع

العاملين في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات والمنظمات المرتبطة به في سورية والبلدان المجاورة، الذين يخاطرون بحياتهم يومياً في محاولة للتخفيف من وطأة الأوضاع المعيشية لملايين المدنيين السوريين. ولا بدّ لنا دائماً من أن نكفل لهم الحماية والأمن في اضطلاعهم بمهامهم.

ويسرنا أننا قبل لحظات قليلة، باتخاذنا القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) (انظر S/PV.8141)، تمكنا من تحديد آلية المعونة عبر الحدود، الأمر الذي يجعل من الممكن مساعدة ٣ ملايين شخص تقريباً. إن الصعوبات الجسيمة التي تعوق المساعدة الإنسانية في الأراضي السورية قد جعلت من الضروري تحديد تلك الآلية.

في الشهر الماضي، قبل عدة ساعات من الجلسة السابقة بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر S/PV.8117)، تلقينا أنباء عن إيصال المعونة الغوثية إلى الغوطة الشرقية، التي للأسف لم تصل قط. وحتى الآن، لا يزال ٤٠٠.٠٠٠ مدني محاصرين في حالة عوز جسيم، وتؤثر المجاعة على الفئات الأكثر ضعفاً، ويتواصل القصف ولا يتم إجراء عمليات الإجلاء الطبي، مع وجود ٥٠٠ مدني في أمس الحاجة إلى ذلك. وكل ذلك يحدث على الرغم من كونها واحدة من مناطق تخفيف التوتر وفقاً لعملية أستانا. والأسوأ من ذلك كله هو أنه لم يتسن لقوافل المساعدة الإنسانية، وهي دائماً على أهبة الاستعداد لتقديم المعونة، الوصول إلى تلك المنطقة.

ونحث الحكومة على وضع حد لإجراءات الإغلاق هذه ورفع جميع حالات الحصار والسماح بوصول المعونة إلى جميع المحتاجين إليها دون استثناء.

وفي منطقة أخرى، وهذا مثال ذو دلالة كبيرة، لم تنج حتى المستشفى في خان شيخون من عمليات القصف المتكررة. وخان شيخون منطقة اشتهرت للأسف في نيسان/أبريل نتيجة هجوم وحشي بالأسلحة الكيميائية. ولم يتبق شيء من المستشفى.

الذي روع العالم وجعله في حالة ترقّب مستمر. إن الإرهاب الوحشي وتعتت الحكومة في دمشق والمكاسب الجيوسياسية التي حاولت العديد من دول المنطقة وغيرها الحصول عليها من هذا النزاع قد أطالت من أمد الأزمة وفاقمته على نحو غير ضروري تماماً.

وبالنسبة للمجلس، وخاصة عضوية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، أدى بند جدول الأعمال بشأن سورية بلا شك إلى توليد أكبر قدر من العمل، متجاوزاً بسهولة ١٠٠ جلسة - بما في ذلك جلسات الإحاطة المفتوحة والمشاورات والجلسات تحت عنوان "مسائل أخرى" والجلسات الطارئة - بالإضافة إلى المفاوضات والاتصالات المتعددة التي جرت في محاولة لاحتواء الأزمة. ولكن كان ذلك كله، للأسف، غير كاف.

وعلى الرغم من رغبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن في التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض في سورية، مضى عامان منذ اتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ولم نر بعد للأسف مفاوضات مباشرة بين الطرفين أو عملية انتقال سياسي مع خريطة طريق ومهل زمنية محددة بوضوح، الأمر الذي لم نستطع تنفيذه.

وفي مثل هذه الأوقات العصيبة، نشجع المبعوث الخاص دي ميستورا على ألا يتوانى وأن يواصل السعي إلى إيجاد أفكار جديدة لإتاحة انطلاق تلك العملية في أقرب وقت ممكن. وسيتطلب ذلك المرونة والأفكار الأصلية لفرض دينامية جديدة، وبخاصة تهيئة الظروف لتوليد الحد الأدنى من الثقة بين الحكومة والمعارضة.

لم يبق سوى القليل مما لم نقل قبلاً بشأن سورية. وما فتئت أوروبا غواي تولي الأولوية القصوى للتسوية السلمية للأزمة ولطالما ركزت على حماية السكان المدنيين لذاك البلد والمأساة الإنسانية التي يعانيها ملايين السوريين الذين تضرروا منذ عام ٢٠١١. وكما فعلنا كل شهر، ندرك التضحيات ونكران الذات وشجاعة

قضاياها، والتي أنشئت في نهاية عام ٢٠١٦ من أجل التحقيق في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في البلد.

وفيما يتعلق بعملية أستانا، يحدونا الأمل في أن يساعد الاجتماع الذي سيعقد في غضون بضعة أيام على تقديم تفاصيل بشأن تنفيذ إنشاء مناطق التهدئة، والتي يجب منحها صفة انتقالية حتى يتسنى في المستقبل الحفاظ على وحدة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية.

في الختام، وكما قلنا في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، يحدونا الأمل في أن نشهد في عام ٢٠١٨ وضع حد نهائي للنزاع في سورية وبداية عملية انتقال سياسي يقبلها جميع الأطراف، الأمر الذي سيجعل من الممكن أن يصبح جميع سكانها جزءا من مستقبل أفضل بعد أن عانوا أشد المعاناة. ولهذا السبب، نعرب مرة أخرى عن دعمنا للدور الذي يقوم به المبعوث الخاص دي ميستورا، ونعرب عن الأمل في أن يتحول وقف إطلاق النار والمفاوضات المباشرة، في ظل توفر حسن النية لدى جميع الأطراف المعنية، إلى حقيقة واقعة سريعا.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نود أن نعرب عن امتناننا للسيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على إحاطتهما الإعلاميتين. ونعرب عن تضامننا معهما في المهام الموكلة إليهما.

لقد تغيرت الحالة على أرض الواقع. فقد أمكن إنشاء أربع مناطق تهدئة، حيث مكن تراجع حدة العنف فيها من استعادة السيطرة على العديد من المدن والمناطق التي كان يصعب الوصول إليها. ونعتقد أن أحدث الاجتماعات التي تُعقد في أشكال مختلفة تساعد على استمرار وقف العنف. ومع ذلك، يجب علينا أن نحذر تقدما في اتخاذ قرارات محددة من شأنها أن تساعد على إيجاد حل للنزاع في سورية، وتمكين السكان من استعادة

وقد وقعت كل تلك الأحداث في انتهاك صارخ للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذناه في العام الماضي.

وأود أن أؤكد مجددا للمرة الأخيرة على عدة نقاط ذات أهمية بالغة بالنسبة لأوروغواي.

لقد دأبنا على مدى العامين الماضيين على القول بأنه ينبغي ألا يكون هناك أي عائق أمام وصول المعونة وتوزيعها في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها. ويساورنا القلق لأن وصول المساعدات الإنسانية ما برح يواجه صعوبات كبيرة في كل شهر. ويقتضي الأمر إتاحة إمكانية الوصول الفوري والأمن ودون معوقات من أجل الوصول إلى جميع المحتاجين في سورية. ونحث البلدان التي لها تأثير على المسؤولين السوريين على كفالة تحقيق ذلك من خلال التعاون والتنسيق المستمرين مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وتحمل الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن ضمان توفير الغذاء والماء والأدوية والسلع الحيوية الأخرى لسكانها بغية ضمان بقائهم، ويجب عليها رفع جميع إجراءات الحصار التي تفرضها حاليا.

ولا بد من احترام المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع النزاعات. وعندما تنتهك هذه الحقوق، كما حدث مرارا وتكرارا وبشكل صارخ في سورية، حيث ارتكبت جرائم جسيمة للغاية تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، يكون الخيار الوحيد هو إيجاد طريقة لمساءلة الأشخاص المسؤولين عن تلك الأفعال أمام المحاكم القانونية. وفي ذلك الصدد، نؤيد مجددا طلب الأمين العام غوتيريش إحالة حالات محددة تتعلق بسورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما نأمل أن يكون هناك تعاون كامل مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم

فإننا نذكر الأطراف المعنية في النزاع مرة أخرى بأنه يجب عليها السماح بالوصول غير المشروط للمساعدة الإنسانية وكفالة الأمن والسلامة البدنية للعاملين في المجال الإنساني وحمايتهم، ولا سيما أولئك الذين يعملون في المناطق المحاصرة وتلك التي يصعب الوصول إليها.

أخيراً، نود أن نؤكد على أن الخيار الوحيد لحل هذا النزاع يأتي من خلال عملية سياسية شاملة للجميع تقوم على الحوار والتشاور، بقيادة الشعب السوري ومن أجله، الأمر الذي سيجعل من الممكن التوصل إلى حل سلمي بين الأطراف المعنية. ونؤكد مجدداً أن أي عملية انتقال سياسي من هذا القبيل يجب أن تضمن دائماً حماية سيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية واستقلالها بكل الوسائل السلمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد منذر (الجمهورية العربية السورية): اطلعت حكومة بلدي على التقرير الشهري السادس والأربعين للسيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. وهي إذ تلحظ ما تضمنه التقرير من تحسينات، بما في ذلك إقراره بأن الأمم المتحدة نجحت في إيصال مساعدات إنسانية إلى ملايين المحتاجين داخل سورية نتيجة التسهيلات التي تقدمها الدولة السورية ومؤسساتها، فإن سورية ما تزال ترى أن التقرير الحالي بحاجة إلى المزيد من التوازن والموضوعية والتأكيد قولا وعملا على الالتزام بمضامين قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما احترام سيادة الجمهورية العربية السورية وتقديم الدعم الإنساني لكل المحتاجين في سورية دون تمييز أو انتقائية.

وجهنا يوم أمس رسالة رسمية إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن تتضمن موقف الحكومة السورية من التقرير المعروض على المجلس اليوم، غير أنني أود أن أشير إلى النقاط الرئيسية التالية.

السلام والعودة إلى ديارهم. ومن بين الجهود الأخرى المبذولة لتحقيق هذا الغرض، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة السورية والشعب السوري في كفاحهما ضد تنظيم داعش أساسية. ومن المهم أيضاً اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفادي إعادة تشكيل أو ظهور جماعات إرهابية جديدة في الأجل القصير، والتمكين من إعادة بناء سورية في الأجلين المتوسط والطويل.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن أي عمل عسكري انفرادي هو أمر غير قانوني بالمرّة ويتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فهذه الإجراءات تنتهك، بصفة أساسية، سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية وتعيق تنفيذ خريطة الطريق المبينة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونكرر التأكيد على أنه من الضروري أن تتضافر جهودنا من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بجوانبه الأربعة.

ونشدد على ضرورة تحقيق مزيد من المصالحة بين الأطراف في عملية جنيف، حيث تُعتبر مشاركة منصتي القاهرة وموسكو أمراً ضرورياً للتوصل إلى حل سياسي. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على الاتفاقات التي تجعل من الممكن الحد من أعمال العنف واحترام وقف إطلاق النار وتهيئة الظروف التي تساعد على ضمان العودة الآمنة والكرامة للاجئين والمشردين داخلياً. كما نسلط الضوء على الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية وتحسين الحالة الإنسانية في مناطق النزاع. ونرحب بالجهود المبذولة حتى الآن في مختلف جولات عملية أستانا، والتي أصبحت الآن محفلاً هاماً لإنشاء مناطق تهدئة، وبالتالي فإنها تكتسي أهمية، على نحو ما نكرر التأكيد عليه، في الحد من العنف وتحقيق الاستقرار.

ونعرب مرة أخرى عن بالغ امتناننا على العمل الذي يضطلع به موظفو مختلف الوكالات الإنسانية، ونطالب باحترام القانون الدولي الإنساني خلال اضطلاع العاملين في المجال الإنساني بأعمالهم الخطيرة للغاية على أرض الواقع. ولذلك،

الواردة في الفقرة ٢٩ من التقرير المتعلقة بشركاء وشركات مستقلة أي أطراف ثالثة تم التعاقد معها للتحقق من وصول المساعدات للمستودعات وللمستحقين. وأشار في هذا المجال إلى أن أي مسؤول أممي لم يطرح هذه الأفكار على الحكومة السورية حتى الآن، وهي الطرف الرئيسي المعني، وهنا تطالب الحكومة السورية الأمم المتحدة بموافاتها بأسماء وتقارير شركاء الأمم المتحدة الذين تدعي أنه يمكن لهم التحقق من هذه المعلومات الجوهرية.

ثالثاً، إن تحرير الحكومة السورية بالتعاون مع حلفائها لمعظم الأراضي السورية من إرهاب داعش والنصرة والجماعات الإرهابية المرتبطة بهما التي أعاقَت إيصال المساعدات للمدنيين في تلك المناطق يتطلب اليوم الاتفاق على آليات إيصال المساعدات من داخل سورية وبالاتفاق والتنسيق مع الحكومة السورية.

رابعاً، لم يتحدث معدو التقرير عن رفض الأردن والولايات المتحدة إيصال المساعدات إلى مخيم الركبان وعن رفض تركيا لفتح معبر نصيبين وبما يشكل خرقاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني، وهو الأمر الذي يعكس في ذات الوقت ازدواجية المعايير والتسييس ملف المساعدات عبر الحدود.

تؤكد حكومة بلدي مجدداً على ضرورة عدم تعاطي موظفي الأمم المتحدة العاملين في سورية مع أي كيانات انفصالية أو مع ما يسمى مجالس محلية غير شرعية أو جمعيات أهلية غير مرخصة. وتحذر من أن الكثير من هذه الكيانات يرتبط بعلاقات وثيقة تصل إلى درجة التبعية مع المجموعات الإرهابية المسلحة.

كما تستهجن الحكومة استمرار معدي التقرير باستخدام مصطلح المناطق المحاصرة عند الحديث عن الوضع في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، في حين يستمرون بالتجاهل المتعمد لحقيقة أن المدنيين في الغوطة الشرقية محاصرون من الداخل من قبل التنظيمات الإرهابية المسلحة المتواجدة فيها، والتي تستخدم المدنيين دروعاً بشرية وتستولي على المساعدات الإنسانية وتحتكرها وتوزعها على مناصريها وتبيعها للمحتاجين بأسعار

لا يزال معدو هذه التقارير الدورية غير قادرين على تجاوز ذلك العيب المهني الجسيم المتمثل في الاعتماد على مصادر ميسسة وأخرى مفتوحة لا مصداقية لها. في حين يستمرون في تجاهل المصادر السورية الحكومية الموثوقة. وتأسف الحكومة السورية لحديث معدي التقرير عما أسموه العوائق الإدارية والقيود المتعمدة التي يقولون إنها تقيد إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق غير المستقرة.

وتؤكد سورية في هذا السياق بأنها تقدم كل التسهيلات الممكنة لإيصال هذه المساعدات حينما تكون موجهة فعلاً لمستحقيها من المواطنين السوريين وعندما يتم الترتيب لها وفقاً للآليات المتفق عليها والتي تحترم القوانين والأنظمة السورية النافذة.

وكما تذكرون فقد وافقت الحكومة السورية على اقتراح المنسق المقيم إنشاء الآلية الثلاثية انطلاقاً من حرصها وانفتاحها على كل ما من شأنه تعزيز العمل الإنساني في سورية. وقد عقدت هذه الآلية خمسة اجتماعات حتى تاريخه، وليس كما يحاول معدو التقرير المعروض أمامكم الإيحاء بأنها غير فاعلة واجتماعاتها قليلة.

أما فيما يخص إدخال المساعدات عبر الحدود، فإنني أود الإشارة إلى النقاط التالية. أولاً، إن سورية لا تزال تؤمن بأن لا مبررات عملية اليوم لإدخال المساعدات عبر الحدود، ولا سيما بعد ما أتاحته اتفاقات إنشاء مناطق خفض التصعيد من إمكانيات إيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من الداخل.

ثانياً، لا يزال القائمون على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عاجزين أو غير راغبين في إيجاد الضمانات اللازمة التي تكفل وصول المساعدات إلى مستحقيها وليس إلى الجماعات الإرهابية المسلحة، كما يحصل حتى الآن. وفي هذا السياق، فإن حكومة بلدي تستغرب تلك الأفكار الضبابية

السوريون دون أي تدخل خارجي. ومع ذلك أرتأى السيد المبعوث الخاص الذي حضر اجتماع الرياض ٢ أن يشيد بنتائجها ويعتمدها بطريقة لا تخلو من الاستفزاز مخالفا بذلك مضمون القرار الأممي ومتخذاً موقفاً غير متوازن إلى جانب ما يسمى بالمعارضات التي ما زالت تفرض الشروط المسبقة، بل إنه بدأ فوراً بالترويج للنتائج الخطيرة لاجتماع الرياض ٢ وسعى إلى تبريرها مما جعله اليوم طرفاً في تصعيد الأزمة بدلاً من أن يكون ميسراً لها.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد حرصها الشديد على احترام أحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي كأساس لدور الأمم المتحدة وللحفاظ على مصداقيتها. كما تشدد على رفضها لسوء استخدام آلياتها من جانب بعض الدول النافذة في هذه المنظمة الدولية. وفي هذا السياق ترفض حكومة بلدي التصريحات العدائية وغير المسؤولة التي صدرت عن عواصم بعض الدول المشغلة للمجموعات الإرهابية المسلحة في سورية التي استغلت كالعادة المواقف التي أطلقها المبعوث الخاص عبر وسائل الإعلام والتي كانت تهدف بكل وضوح للتغطية والتبرير لمواقف المعارضة التي تفرض شروطاً مسبقة وتسعى عمداً إلى عرقلة مسار جنيف وإفشال أي مسعى للتوصل إلى حل للأزمة.

ختاماً، لقد انخرطت الجمهورية العربية السورية في خمس عشرة جولة من المحادثات في كل من جنيف وأستانا إلى جانب جولتين من المحادثات في موسكو. وهي تتطلع إلى المشاركة الفعالة في مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وموقف الحكومة السورية واضح ولن ينجح أحد في تشويبه أو التلاعب عليه أو على إرادة سورية الجادة في التفاعل مع كل الجهود الصادقة الرامية إلى وقف نزيف الدماء في بلدي والتوصل إلى حل سياسي ينسجم مع تطلعات الشعب السوري. وفي هذا السياق، تأمل الحكومة السورية من الأمين العام للأمم المتحدة بذل مساعي الجادة والحميدة للعمل على إقناع الدول الراعية

باهظة على غرار ما كان يحصل في أحياء حلب الشرقية. بل إن وسائل الإعلام المستقلة أظهرت بالصوت والصورة معاناة هؤلاء المدنيين المحاصرين وفضحت ممارسات تلك المجموعات الإرهابية في مجال سرقة المساعدات الإنسانية وحرمان المستحقين منها.

إن حكومة بلدي ما تزال تطالب معدي التقرير باعتماد الشفافية والمصداقية والحديث صراحة عن الآثار السلبية العميقة للإجراءات القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على سورية والتي طالت عواقبها كافة قطاعات الحياة الأساسية بل وطالت أنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سورية.

تعلمون جيداً أن الجولة الثامنة من محادثات جنيف قد انعقدت مباشرة بعد ما سمي بمؤتمر الرياض للمعارضات السورية الذي حضره المبعوث الخاص للأمين العام وذلك بعد تأجيلها لمدة ثلاثة أشهر. وتعلمون جيداً أن ما نتج عن اجتماعات الرياض يشكل مخالفة متعمدة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالأزمة السورية، وخاصة القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) حيث تضمن البيان الصادر عن تلك الاجتماعات شروطاً مسبقة تتعلق بمسائل جوهرية تنسف كل إمكانية لإجراء حوار وطني سوري يقوده السوريون بدون أي تدخل خارجي.

لقد تجاهل السيد المبعوث الخاص الذي حضر اجتماعات الرياض حقيقة أن ما سمي وثيقة الرياض ٢ كانت محاولة مفضوحة لتلغيم مسار جنيف ولمنع التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. ومن هذا المنطلق فقد كان موقف الحكومة السورية واضحاً وحاسماً في رفض تحقيق غايات جماعة الرياض ٢ المتمثلة في إضاعة الوقت وإطالة أمد الأزمة خضوعاً منهم لأوامر مشغليهم في السعودية وفي الدول الغربية.

إن قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ينص على رفض أي شروط مسبقة وعلى أن الحوار السوري - سوري يقوده

للمعارضات من أجل إلغاء ما يسمى بيان الرياض ٢ وإفساح المجال أمام تقدم المباحثات بشكل جدي. أَدْعُو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة رفعت الجلسة الساعة ١٢|٠٠. في قائمة المتكلمين.